

الفصل الأول: مدخل لدراسة النقود¹

الهدف العام:

يستهدف هذا الفصل تمكين الطالب من حساب كمية النقود في الواقع العملي، ومناقشة مختلف المسائل المرتبطة بها، سواء من حيث الوظائف التي يمكن أن تؤديها، طبيعتها وأنواعها.

الأهداف الخاصة:

بعد أن يقرأ الطالب هذا الفصل سيكون قادراً على أن :

- 1/ تحديد مفهوم النقود بدقة.
- 2/ يناقش وظائف النقود.
- 3/ يناقش تطور أنواع النقود.
- 4/ حساب كمية النقود في الاقتصاد.

¹ من إعداد الأستاذ كبوط عبد الرزاق ، أستاذ مساعد أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 2013.

الفصل الأول: مدخل لدراسة النقود

لقد صار النقد محوريا في الحياة عموما والاقتصادية على وجه الخصوص. لكن طبيعته تبقى غامضة، نظرا لتعدد المفاهيم المستعملة في الحياة اليومية القريبة منها، فهناك الكتلة النقدية، عرض النقود، كمية النقود، والسيولة النقدية، الدخل الثروة وغيرها من المفاهيم، كما تعددت الأطراف المتدخلة في عملية إصدارها. لذلك سنحاول عبر خطوات هذا الفصل أن نجيب عن السؤال المحوري التالي: ما هي النقود؟

لذلك اتجهنا في هذا الدرس إلى دراسة موضوع النقود، من حيث مدلولها ومحتواها "المبحث الأول" والوظائف التي تؤديها، بالشكل الذي يسمح لنا بتمييزها عن غيرها من المفاهيم "المبحث الثاني" وطريقة تطورها عبر التاريخ الإنساني "المبحث الثالث" للوصول في نهاية المطاف إلى تحديد مفهوم دقيق لكمية النقود وطرق قياسها قياسا كميًا حتى يتسنى للسلطات المسؤولة عنها إدارتها "المبحث الرابع"

المبحث الأول: مدلول كلمة نقود "Monnaie"

إن لكلمة نقود استخدامات متعددة ومتنوعة، لكن تمتلك معنى دقيق بالنسبة للاقتصاديين، ولتجنب هذا الخلط يجب علينا أن ندرك لماذا هذا المعنى يختلف في الاستخدام الحاضر؟ فهناك من يعرفها على أنها مجموع النقود السائلة في جيوب المتعاملين، المتاحة لهم في أي لحظة، فتختلط مع غيرها من المصطلحات كالعملة، الثروة والدخل، لكنها تختلف عنهما اختلافا كبيرا في الماهية. "المطلب الأول"

وعملية انتقاء السلع التي تتخذ نقدا، وتلقى قبولا عاما، لتسوية قيمة السلع والخدمات محل التداول، لا يمكن أن تحقق هذه الوظيفة إلا يتوفر مجموعة من الشروط. "المطلب الثاني"

المطلب الأول: تمييز مصطلح النقود عن غيره من المفاهيم

يعرف بعض الاقتصاديين النقود، بأنها كل شيء يحظى بالقبول العام لتسديد قيمة السلع والخدمات أو لتبرئة الذمم. ووفق هذا التعريف يعتبر البعض أن النقود مقصورة على النقود السائلة Argent liquide ou numéraire ممثلة في مجموع الأوراق النقدية Billets والنقود المعدنية المسكوكة Pièces. لكن يعتبر الاقتصاديون أن النقود السائلة ليست إلا جزء بسيط من النقود وليست النقود كلها، لأن الودائع الموجودة في الحساب الجاري البنكي أو البريدي

تعتبر هي الأخرى نقوداً، لإمكانية استخدامها لتسديد قيمة المعاملات الاقتصادية، عن طريق استخدام الشيكات. كما يمكن أن ندرج الودائع في حسابات الادخار، التي بإمكانها أن تلعب دور النقود إذا كانت قادرة على التحول بشكل سريع إلى نقود سائلة، أو تدفع إلى حسابات جارية أخرى Virement. وبهذا يتوسع مفهوم النقود.

فالنقود أوسع من النقود السائلة لكنها أقل محدودية من الثروة Patrimoine ومختلفة عن الدخل، لذلك نجد بأن هناك خلط بين هذه المصطلحات بشكل يفقدها معناها. فنجد من الناس من يقول أن "أنه يملك الكثير من النقود" وهناك من يقول: "أنه يكسب نقود كثيرة" فيهدف المصطلح الأول إلى التعريف بالثروة. لأن الثروة تشتمل على النقود المملوكة، بالإضافة إلى بقية الأصول المنقولة أو غير المنقولة (سيارات، أراضي، السكنات، الأثاث، الألواح الفنية، الأسهم، السندات ... إلخ)، أما المصطلح الثاني فيقصد به الدخل Revenu والذي يعرف أنه تدفق المكاسب النقدية خلال وحدة الزمن.

فالدخل متغير تدفقي Flux، في حين أن الثروة مخزون Stock مثلها مثل النقود، فالحديث عن دخل قدره 1000 دينار أمر عديم القيمة إذا لم يكن مقروناً بوحدة الزمن (يوم، أسبوع، شهر، سنة) في حين أن حيازة 1000 دينار ذات مدلول دقيق¹.

وخلاصة القول أن النقود تضم كل شيء يحظى بالقبول العام ويمتلك قوة وفائية أو قوة إبراء غير محدودة لدفع قيمة السلع والخدمات أو لتبرئة الذمم أو الالتزامات، وهي أوسع من النقود السائلة، ومختلفة عن الدخل والثروة.

المطلب الثاني: الشروط الواجب توفرها في النقود

يجب أن تتوفر في الشيء المختار - ليؤدي وظيفة النقود - مجموعة من الشروط، حتى يتمتع بصفة القبول العام وليس الخاص، للوفاء بالديون والالتزامات مهما كبرت قيمتها من أهمها:²

¹ Frédéric Mishkin, Christian Bordes, Pierre Cyrille Hautcoeur, Dominique Iacoue-Labarthe, **Monnaie, Banque et marché financiers**, 7^{ème} édition, Pearson éducation, 2004, P.P.55-56

توماس مايير، جيمس دونبير وأخرون، **النقود والبنوك والاقتصاد**، ترجمة السيد عبد الخالق أحمد بديع بليخ، دار المريخ، د.ت.ن، ص.ص.29-30،39.

² عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد، عمان، 2004، ص.ص.29-31.

1- أن تلقى النقود قبولا عاما: تميزا له عن القبول الخاص، فيجب أن يتسع القبول ليشمل جميع أفراد المجتمع دون استثناء، يجعل النقود قوة شرائية عامة. غير محدودة، تعطي الحق لصاحبها في شراء جميع السلع المعروضة في هذا الاقتصاد، وتكون دينا على الاقتصاد الوطني، يستطيع حاملها الحصول مقابلها على ما يشاء من السلع¹. في حين تختفي هذه السلطة عن السلع الأخرى.

يفرض القبول العام على الجميع استخدام النقود، وسيلة تقييم وأداة لتسديد قيمة المشتريات، وتبرئة الذم الناشئة عن المعاملات الاقتصادية. ويستمد هذا القبول العام ماهيته إما من العرف السائد أو من طرف الدولة بقوة القانون، أو من بحكم السلعة التي تصنع منها النقود.

2- تجانس وحدات النقود وتمائلها: أين يمكن استبدال 100 وحدة نقود معدنية للحصول على 100 وحدة نقود ورقية دون أي تخفيضات أو إضافات، واستخدام كل منهما في عمليات الشراء سيحقق نفس القدر من السلعمن التبادل التجاري.

وعدم التماثل في وحدات النقد، أمر يضر مباشرة بدرجة قبول الناس لها في التبادل أو يدفعهم الوضع إلى التنازل عليها لقاء الحصول على السلع وهذا أفضل من الاحتفاظ بها .

3- الاستقرار النسبي في قيمتها: سيدفع هذا الاستقرار إلى ضرورة استقرار كمية المعروض منها. ويمكن تقدير قيمة الوحدة النقدية الواحدة " القوة الشرائية للوحدة النقدية " بالاعتماد على العلاقة $\frac{1}{p}$ حيث p مستوى الأسعار. فلا يتغير المعروض النقدي بشكل حاد، يتسبب في ارتفاع مستوى الأسعار بشكل كبير. كما أن ندرة كمية النقود ستدفع الجمهور إلى البحث عن وسائل بديلة عنها، لتوفير ما يحتاجه النمو الاقتصادي.

4- القابلية للتجزئة: فالنقود تلعب دورها في تسديد قيمة المشتريات، مهما كان حجمها، لذلك يتحتم أن تكون قابلة للتجزئة. أي أن هناك الوحدات الرئيسية وهناك أجزاء أو كسور منها بحسب مستوى الأسعار السائدة وحجم التعاملات عليها.

5/ سهولة الحمل وخفة الوزن:

16 عدم قابليتها للتلف بسرعة: لأن ذلك سيزيد في رغبة الناس في التخلي عن الوحدات القديمة التي تعرضت للتناقص في قيمتها والرغبة في حيازة المزيد من الوحدات الجديدة.

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص. 25-31.

المبحث الثاني: وظائف النقود Les fonctions de la monnaie

مهما تكمن المادة التي أخذتها النقود سواء أصداف أو شعير أو ملح أو رؤوس ماشية أو ذهب أو أوراق نقدية، فإن لها ثلاثة وظائف أساسية في جميع الاقتصاديات. فهي وسيط في المبادلة، "المطلب الأول" وحدة تحاسب (مقياس للقيم) "المطلب الثاني"، مخزن للقيم "المطلب الثالث" وهناك من الاقتصاديين من يضيف وظيفة رابعة باعتبار النقود وسيلة للمدفوعات الاجلة "المطلب الرابع".

المطلب الأول: الوسيط في المبادلة:

تخدم النقود وظيفة الوسيط في التبادل في جميع المعاملات على السلع في الاقتصاديات المعاصرة. فسواء كانت نقود سائلة أو صكوك، فهي تستعمل لدفع قيمة المشتريات من السلع والخدمات. وقد ساهم استخدام النقود كوسيط في التبادل في تعزيز الفعالية الاقتصادية، وسمح بالاقتصاد في تكلفة التبادل والوقت اللازم للتبادل. وهذا ما يمكننا إدراكه أكثر إذا أخذنا في الحسبان حالة اقتصاد المقايضة وهو اقتصاد بلا نقود، تتم فيه مبادلة السلع والخدمات بصورة مباشرة دون وجود أي واسطة.

وتؤكد الحقائق التاريخية أن الإنسان قد عرف مرحلة الإنتاج الطبيعي "الذاتي" قبل مرحلة التبادل وعرفت المجتمعات البدائية بالإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي فقط، ولم يعرف الإنسان التبادل، ولم تكن له حاجة لتحقيق الفوائض. أما في مرحلة المقايضة فقد عرف الإنسان التبادل التجاري، وتقسيم العمل والتخصص. ومرد ذلك إلى تعدد رغبات الناس واختلاف وتباين تقدير كل واحد منهم للمنفعة الحدية التي يحصل عليها في التبادل. فما أنتجه أنا حسب تقديري الشخصي ذو منفعة أقل مما تحققه سلعة الطرف الثاني ونفس الشيء بالنسبة للآخر¹.

ففي اقتصاد المقايضة économie de troc يتم تبادل السلع والخدمات بالسلع والخدمات، وفي كل عملية شراء سياترتب عنها بالضرورة عملية بيع، وبذلك تكون عملية التبادل حقيقية، ويفترن البيع بالشراء. فالطبيب الذي لا يعرف إلا معالجة المرضى، لا يستطيع أن يأكل إلا إذا وجد خبازا أو جزارا أو طباحا يكون في حالة مرض وبحاجة إلى العلاج.

¹ باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ، العربية السعودية، 1987، ص.14.

وعموما، إذا كان للسيد "X" فائض من سلعته (القمح) فإنه ينزل إلى السوق باحثا عن شخص آخر "Y" يرغب في شراء القمح وهو يملك فائضا من اللحم، فإذا كانت رغبة "X" في الحصول على اللحم سوف يجد "Y" ويتحقق التوافق في الرغبات من حيث الوصف والكم، وسوف تتحقق المبادلة، لكن الأمر قد يطول إلى أن يتحقق التوافق ويتحقق التبادل. فيمكن أن تطول عملية البحث عن الراغبين في التبادل، وقد يتحتم على الطبيب التخلي عن مهنته ويتحول إلى زراعة الأرض ليضمن طعامه وقوته أفضل من بقاءه في وظيفته. يعرف الوقت الذي يقضيه الأفراد لإتمام عملية التبادل في إطار نظام المقايضة بتكلفة المعاملات *coût de transaction*، وهي تكلفة جد مرتفعة في هذا النظام. لأن الأمر يقتضي تحقيق التوافق المزدوج في الرغبات من حيث الزمان والمكان و الوصف. وبذلك يمكننا أن نحدد عيوب المقايضة، ثم تفارقها بحالة التبادل غير المباشر.

1/ عدم التوافق من حيث الزمان والمكان والوصف.

أ/ من حيث الزمان: فقد يتحقق التوافق في الرغبات بين "X" و "Y"، لكن "X" يدخل السوق باكرا في حين يدخله "Y" في المساء أو في اليوم الموالي، فيحتم هذا الوضع على "X" إما الخروج من السوق أو انتظار كل هذه المدة. وهنا تطرح إشكالية أخرى تتعلق بنوعية السلع محل التبادل، فقد تكون هذه السلع سريعة التلف أو تكون الظروف المناخية قاسية، فلحمايتها يتحمل أصحاب السلع تكاليف إضافية.

ب/ من حيث المكان: فقد يكون "X" راغبا في سلعة "Y" و "Y" كذلك، لكن يدخل "X" السوق "A" في اللحظة "t"، في حين يدخل "Y" السوق "B" في نفس الوقت. وبحكم البعد بين السوقين A و B، يلغي هذا الظرف كل إمكانية لتنفيذ الصفقة الاقتصادية وتطول بذلك معاناة وتكاليف إتمام التبادل. ويضيع الوقت والجهد في البحث عن مشتر.

ج/ من حيث الوصف: فيكمن في اختلاف نوعية وجودة السلع محل التبادل وهذا أمر يحد من التبادل.

2/ عدم قابلية السلع للتجزئة: تمتلك السلع خصائص طبيعية متباينة في الحجم والوزن وقدرتها على التخزين، وهذا أمر يجعل من الصعوبة تحقيق المبادلة، فمن يمتلك رأس ماشية يرغب في مبادلته برأس بقر، ويتعذر على صاحب رأس الماشية تحقيق مراده، طالما

يملك عدد أقل من من رؤوس الغنم، لعدم قابلية السلع للتجزئة، فتعذر مبادلة السلع الصغيرة بالكبيرة، بالرغم من حاجة أطراف التبادل لها، وتزيد تكلفة المعاملة أكثر فأكثر.

3/ صعوبة تخزين السلع: بالنظر لخصائص السلع محل التبادل وأساليب التخزين والظروف المناخية. فإن هناك سلع تمتلك قدرات على التخزين والاحتفاظ بخصائصها لمدة زمنية طويلة، وهناك سلع بطبيعتها سريعة التلف. فإن تعذر تحقيق التبادل لأي سبب من الأسباب فإن كل منهما يبقى محتفظا بسلعته وينتظر في السوق إلى حين تحقق فرصة التبادل. فإذا طالت فترة الانتظار فمن شأنها أن تضر بالسلعة، وهذا أمر من شأنه أن يفرض على صاحبها الغبن.

كما يتحتم على الناس- بسبب مشاكل صعوبة تحقيق التوافق المزدوج في الرغبات- الاحتفاظ بمخزون كبير نسبيا من السلع، أين يتحقق تقليص في عدد الصفقات بهدف تقليص نفقات عمليات التبادل، وقد يتعرض هذا المخزون إلى العوامل سالفة الذكر. فضلا عن ذلك سيتم تعطيل رأس المال المستخدم في هذا المخزون عن إمكانية جني مكاسب في مواقع أخرى (تكلفة الفرصة الضائعة). فهنا سنتم المقارنة بين زيادة نفقات التخزين ووفورات عمليات التبادل¹.

4/ تعدد نسب التبادل: نظرا لتعدد السلع في الأسواق وتعدد نوعيتها تعدد كذلك أسعارها خلال الزمن. والمعرفة بهذه الأسعار أمر لازم لإتمام التبادل، حتى يتأكد كل طرف بأن التبادل متوازن.² كما يتعين على الجميع، معرفة عدد نسب التبادل السائدة في السوق، حتى يحسن تقييم الأشياء. ففي اقتصاد به n سلعة يجب تحديد $\left(\frac{n(n-1)}{2}\right)$ سعر نسبي فقط. فإذا كان لدينا 100 سلعة، فيقتضي الأمر معرفة 4950 سعر نسبي. وهذا كم هائل جدا من الأسعار.

1 باري سيجل، المرجع السابق، ص. 18-19.

² إذا تم تبادل الوحدة من السلعة "A" بوحدين من "B" و 4 وحدات من "C" أي $(2B = 1A) \wedge (4C = 1A)$. فهذا يعني أن

الوحدة من "B" تعادل $(2C)$. فإذا كان التبادل في السوق بين B و C على أساس $(B=2.5C)$ فإن "B" سيستفيد من هذا

التبادل وسيضرر C ، لكن قوى السوق ستعيد التوازن إلى السوق بفعل عمليات المراجعة.

سؤال: ماذا يحدث لو تم إدخال النقود على اقتصاد المقايضة؟

فإذا افترضنا أنه في اقتصاد معين توجد 4 أنواع من السلع i, J, c, K ، فإن مختلف نسب

	I	J	c	K
i	P_{ii}	p_{iJ}	p_{ic}	P_{ik}
J	p_{Ji}	p_{JJ}	p_{Jc}	P_{jk}
c	P_{ci}	p_{cJ}	p_{cc}	P_{ck}
K	P_{Ki}	P_{kj}	P_{kc}	P_{kk}

التبادل الممكنة محددة في الجدء الديكارتي التالي:

ونكون في ظل اقتصاد المقايضة بحاجة إلى معرفة 6 أسعار نسبية. وكقاعدة عامة يجب

معرفة $\left(\frac{n(n-1)}{2}\right)$ سعر نسبي،¹ لأن $P_{ij} = \frac{1}{P_{ji}}$. وسيتم اختزال الأسعار النسبية في ظل

الاقتصاد النقدي إلى $(n - 1)$ سعر نسبي فقط.²

يسمح استخدام السلعة النقدية بفهم حجم العقبات التي كانت تعترض نظام المقايضة، فالتاجر الذي يمتلك 1000 سلعة في متجره يتعين عليه معرفة 499500 سعر نسبي. لكن بتوحيد قاعدة القياس، صارت جميع السلع تنسب إلى مقياس واحد وتوجب عليه معرفة 999 سعر نسبي فقط. وهذا أمر من شأنه أن يسهل تقييم جميع السلع في نفس الوقت إذا ما قورن بنظام المقايضة. ويقلص ذلك من الوقت المنفق لقراءة كل هذه الأسعار ويقلص تكلفة التعامل، ويعزز كفاءة عمل النظام الاقتصادي ككل.

وبهذا يمكننا أن ندرك مساهمة النقود في زيادة الفعالية الاقتصادية، باقتصادها في وقت التبادل من خلال قضائها على مشكلة عدم التوافق المزدوج في الرغبات. وكذا تقليل تكلفة المعاملات. كما أنها عززت التخصص أكثر، فبإمكان الطبيب أن يعالج جميع المرضى الذين يكونون مستعدين للتسديد، وبإمكانه استخدام نقوده لشراء ما يحتاجه. وهذا ما يشجع الطبيب أكثر على تكريس جهده للعلاج فقط.

¹ وهذا العدد عبارة عن توفيقية (C_n^2) أي عدد الحالات التي يمكن تكوينها بعد سحب عنصرين "2" من مجموعة عدد عناصرها "n"، فالتوليفة (i, J) هي نفسها (J, i) وتعد حالة واحدة. انظر المرجع:

S. Brana, M. Kazal, P. Kauffman, *économie monétaire*, Dunod, 1999, P.3

Christian Ottavj, *monnaie et financement de l'économie*, édition Hachette, 1995, p.17

² Gilles Jacoud, *la Monnaie dans L'économie*, Nathan édition, 1994, p.13.

المطلب الثاني: تؤدي النقود وظيفة مقياس للقيم étalon de valeur, unité de compte

بمعنى أنها تؤدي وظيفة وحدة القياس (وحدة الحساب) في الاقتصاد، فنعتبر عن قيم السلع والخدمات بوحدة نقدية غالبا ما تكون هي نفسها المستعملة كوسيط في عملية التبادل، أو بالأحرى أننا نقيس قيمة السلع والخدمات بوحدة نقدية، والتي تترجم أسعار هذه السلع والخدمات، فنقول ان سعر الكتاب هو 500 دينار جزائري. فهنا تم قياس قيم الأشياء مثل ما هو الشأن بقياس الوزن باستخدام كلغ أو قياس الطول بالمتر أو كلم. وتسمح هذه الوظيفة بقياس ومقارنة السلع غير المتجانسة.¹ كما يحدد كل بلد تسمية خاصة لوحدة التحاسب ومقياس القيم، فاعتمدت الجزائر الدينار الجزائري و اعتمدت المغرب الدرهم، واعتمدت دول الاتحاد الأوروبي الأورو والولايات المتحدة الأمريكية الدولار.

فبمجرد معرفة كل من p_{ic} و p_{jc} سعر السلعة i والسلعة j على التوالي بالنسبة للسلعة النقدية، فإنه يمكننا أن نحدد بقية الأسعار النسبية بالاعتماد على المساواة:

$$P_{ij} = \frac{P_{ic}}{P_{jc}} \dots \dots \dots (1)$$

مثال: إذا كان السعر النسبي $(P_{ic} = 2)$ و $(P_{jc} = 10)$ فإن $(P_{ij} = \frac{2}{10} = 0.2)$ و $(P_{ji} = \frac{10}{2} = 5)$

كما أن: $P_{ij} = \frac{1}{P_{ji}} \dots \dots \dots (2)$ ، وعليه يمكن وضع مصفوفة الأسعار النسبية التالية:

	i	J	c
i	1	0.2	2
J	5	1	10
c	$\frac{1}{2}$	0.1	1

فيمكننا تحديد كل الأسعار النسبية بمجرد معرفتنا للسعر النسبي للسلع المعنية بدلالة السلعة الوسيطة c . ويمكننا بذلك اختصار مصفوفة الأسعار النسبية إلى الشعاع الموالي:²

$$\begin{bmatrix} 2 \\ 10 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} P_{ic} \\ P_{jc} \end{bmatrix}$$

¹ وسام ملاك، المرجع السابق، ص.12.

Ammour Benhlma, ,monnaie et régulation monétaire, édition Dahleb, 1997, p.13.

² Gilles Jacoud, Op.cit, p.12.

أو بالأحرى. إذا كان إذ كان لدينا "n" سلعة، فإنه يتوجب علينا معرفة (n - 1) سعر نسبي فقط.

وهنا يتعين ان يحظى المقياس المشترك لقياس قيم جميع السلع والخدمات بالقبول العام لتبرئة جميع الذمم ويعاقب من يخالف ذلك، كما يتعين ان يتمتع هذا المقياس بثبات قيمته خلال الزمن، فتسمح بالحصول تقريبا على نفس القدر من السلع والخدمات خلال فترات مختلفة، وغياب هذا الثبات سيفقد هذا للمقياس قدرته على قياس قيم السلع والخدمات.¹

المطلب الثالث: النقود كمخزن للقيمة²

في ظل الاقتصاد النقدي، يقوم الفرد ببيع السلعة ويحصل مقابلها على النقود. فإذا رغب في الاحتفاظ بها وتأجيل إنفاقها لوقت لاحق، فهنا صارت النقود تلعب دور مخزن للقيم خلال الزمن وأداة للادخار وسيلة لنقل القوة الشرائية إلى المستقبل.³

فإذا قبلنا أن الشيء المستعمل كوحدة تحاسب ومقياس للقيم، يسمح بتحديد مستوى أسعار السلع، فيجب أن يتصف بصفات تسمح بتمييز مجموعة من السلع التي تصلح لأداء وظيفة مقياس للقيم وأداة دفع. فلا يمكن مثلا قبول أن السلع الغذائية كالبيض وغيرها أنه بإمكانها أن تؤدي وظيفة أداة دفع، طالما أنها سريعة التلف، ولا يمكن تخزينها لمدة زمنية متوسطة أو طويلة، لذلك يجب أن تكون النقود قادرة على خزن القيمة خلال الفترة الطويلة. لكن الكثير من الكتاب الاقتصاديين من يعتبرون أن قيام النقود بوظيفة مخزن للقيم، ما هي إلا وظيفة ثانوية،⁴ مشتقة من وظيفة التحاسب والدفع التي سنراها لاحقا وليست رئيسية مثل ما قاله "ويكيسل Wicksell" و "هيكس Hicks" لأنه بإمكان تبرير هذه الوظيفة من خلال:⁵

أ/ غياب التوافق بين الإيرادات المختلفة: فالإيرادات تتحقق غالبا بوتيرة مختلفة (شهريا) مثلا، إذا ما قورنت بوتيرة الإنفاق (يومية). فإذا كان الفرد بحاجة لمبلغ معين من النقود،

¹ - بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص، ص. 22-23.
² يمكن التعبير عن هذه الوظيفة بعدة مسميات منها مخزن للثروة، مستودع للقيمة، مخزن للقوة الشرائية.

³ Ammour Benhlina, Op.Cit, p.14.

⁴ Gilles Jacoud, Ibid, p.14.

⁵ Christian Ottavj, Op.Cit, PP.19- 20.

وكان بمقدوره الحصول عليه في كل مرة تتكرر حاجته، فهنا ينتفي سبب الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة. ونفس الأمر بالنسبة للشركات.

ب/ حالة عدم التأكد المتعلق بالاتفاق المستقبلي غير المتوقع: فبعض الإنفاقات المستقبلية تكون قيمتها غير مؤكدة، وغير محددة على وجه الدقة واليقين.

إذن. تصبح وظيفة مخزن للقيم وظيفه مبررة، ولكن بإمكان العديد من الأصول الأخرى أن تزاومها في هذه الوظيفة، كالأسهم، السندات، العقارات، السيارات، الآلات، ... إلخ، إذ تسمح جل هذه الأصول بجني مكاسب وعوائد أفضل من الاحتفاظ بالنقود المستعملة كأداة للدفع أو وسيط في التبادل لأنها عديمة الدخل وعائدها تقريبا معدوم. لكن للنقود مقدرة على تحقيق خدمة سريعة بموجب قدرتها على شراء السلع والخدمات في الحين لذلك يميل الجمهور للاحتفاظ بها. في حين يتعذر على الأصول الأخرى تحقيق هذا الخدمة. كما يتدخل مفهومي السيولة والمخاطرة في تحديد مستوى الأرصدة النقدية التي يفضلها الجمهور بالمقارنة مع بقية الأصول الأخرى، ضمن المكونة للثروة:

ج/السيولة: هي درجة تحول الأصول إلى نقود جاهزة أو وسيلة دفع في الحال ودون تكلفة معاملات ودون خطر، كما تعرف أيضا أنها درجة السهولة التي يمكن بها بيع (أو استرداد عند الاستحقاق) الأصل في وقت غير معلوم في المستقبل وبقية نقدية معلومة وبأدنى التكاليف¹.

د/الخطر: يعرف الخطر بأنه درجة التقلب في قيم عوائد أو أسعار الأصول. كما يعرف على انه الاختلاف بين القيمة المتحققة فعلا والقيمة المتوقعة للعوائد. فإذا كنت تملك منزلا وأنت بحاجة إلى نقود جاهزة وقررت بيع المنزل وكانت حاجتك كبيرة إلى النقود في الحين، فقد يدفعك ذلك إلى بيع المنزل بثمن منخفض لتحصل على النقود وبأسرع وقت. فهنا تزيد حجم المخاطر حول القيمة التي يمكن تحقيقها فعلا. أما إذا كنت تملك نقودا فأنت قادر على شراء ما شئت في أي لحظة. ولهذا تعطي النقود لصاحبها درجة عالية جدا من الحرية إذا ما قورنت بالأصول الأخرى.

1 أحمد أبو الفتوح علي الناقه، نظرية النقود والأسواق المالية: مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، إسكندرية، مصر، 2001، ص.157.

فالنقود هي الأصل السائل سيولة مطلقة أو الأصل السائل 100%، في حين تكون جميع الأصول الأخرى كالسندات ثم الأسهم وغيرها من الأصول المعمرة في مرتبة ادني منها. فيمكن الاختلاف إذا، في درجة السيولة بين جميع الأصول.

كما يجب الإشارة إلى ضرورة أن تتصف النقود بصفة الاستقرار النسبي في قيمتها حتى تستطيع تأدية وظيفة مخزن للقيم على أحسن وجه، وهذا الأمر مرهون باستقرار الأسعار.

المطلب الرابع- النقود كأداة للدفع والتسديد.

إن قيام النقود بوظيفة الدفع يميزها عن وظيفة الوسيط في التبادل وعن غيرها من الوظائف. فلا يمكن لوظيفة الوسيط في التبادل أن تطغى على وظيفة الدفع. وفضلا عن ذلك يمكن للنقود المستخدمة كأداة للدفع أن تكون مختلفة عن النقود كمقياس للقيم.

فقيام النقود بوظيفة الدفع معناه التحرر من دين، وتبرئة المدين لذمته من الدين باستخدام كمية من النقود. ويمكن للدفع أن يتحقق بدون استعمال النقود، فقد يأخذ شكل القيام بعمل لمصلحة من سيكون له الدفع أو بتوفير سلعة معينة لهذا الأخير.¹ لكن في ظل استعمال النقود نجد أن الدفع قد صار أمر سهلا، بفعل وجود سلطات الدولة التي صارت تفرض على الجميع قبول النقود كوسيلة دفع، وهذا أمر يمنحها قوة الإبراء غير المحدودة، وتكون بذلك مقبولة قبولا واسعا في عملية الدفع، وينتفي وجود شخص يرفض قبولها لتبرئة الذمة.²

أ/ اختلاف وظيفة أداة للدفع عن الوسيط في التبادل: نميز بين قيام النقود بوظيفة أداة الدفع وبين قيامها بوظيفة الوسيط في التبادل، فعندما يقوم شخص بتسليم سلعته بموجب عملية البيع للمشتري، يتحصل البائع في المقابل على النقود، فهنا تؤدي النقود وظيفة الوسيط في التبادل ووظيفة للدفع في نفس الوقت. لكن عندما يتم تسليم السلعة في الحين ويتأجل دفع ثمنها ويحصل البائع على اعتراف بالدين فقط، فهنا الائتمان credit هو الذي سمح بحدوث التبادل. وسيتم مستقبلا إبراء الدين بالنقود، وهنا لا وجود لعملية التبادل وتختفي فكرة الوسيط وتظهر بشكل جلي وظيفة أداة الدفع. وفضلا على ذلك، أن وظيفة الدفع ليست

¹ ففي المجتمع الإقطاعي يمكن للفلاح أن يسدد التزاماته تجاه الإقطاعي، إما بتقديم عمل للإقطاعي وإما عن طريق تقديم جزء من المحصول. وبذلك تم إبراء ذمة الفلاح.

² Gille Jacoud, Op.Cit, p.15.

متعلقة بتبادل السلع والخدمات، فقد يتم مثلا دفع قيمة الضرائب، ولذلك يمكن القول أن مفهوم الدفع مختلف عن مفهوم الوسيط.

ب/ اختلاف وظيفة مقياس للقيم عن وظيفة أداة للدفع: تختلف وظيفة مقياس للقيم عن وظيفة أداة للدفع، لأن مسألة تجميع الوظائف النقدية ليست القاعدة، ففي فرنسا، كانت النقود التي تستخدم كمقياس للقيم مختلفة عن النقود كأداة للدفع. فالنقود التي تؤدي مقياس للقيم هي الجنيه التوري La livre tournois الذي يمكن تفكيكه إلى 12 درهم deniers¹. وتتم عملية تقدير الأسعار بالجنيه التوري والدراهم من دون وجود فعلي لهذه النقود. لكن لأداء وظيفة الدفع يتم استعمال كل من نقود لويس الذهبية louis d'or، والإيكي écus الفضية وقطع مصنوعة من شوائب مختلفة إلى جانب قطع النقدية الأجنبية. وللقيام بتسديد معين فإنه يتعين على المدين الاعتماد على السعر المعبر عنه بالنقود الحسابية سواء الجنيه التوري أو الدراهم، ثم تحدد بعد ذلك المقدار اللازم من نقود لويس الذهبية أو الإيكي².

لكن غالبا ما نجد في عالمنا اليوم أن وحدة الحساب (الدينار، الدولار، اليورو، الين، الجنيه الإسترليني ... إلخ) هي نفسها المستعملة كأداة للدفع.

وخلاصة القول يمكننا أن نحدد مفهوم النقود بالارتكاز على وظائفها، على أنها أي شيء مادي أو غير مادي (مجرد) يلقي قبولا عاما، في التداول³. يؤدي وظيفة الوسيط في التبادل، ويكون مقياسا للقيم، و مخزنا لها ويمتلك قوة وفانية غير محدودة، لتسديد قيمة المشتريات من السلع والخدمات وإبراء جميع الديون والالتزامات.

المبحث الثالث: أشكال النقود

لقد ارتبط تطور أشكال النقود بتطور المبادلة، بحثا عن تقليل نفقات التبادل إلى أدنى حد ممكن الناجمة عن اقتصاد المقايضة. فقد قاد هذا الاتجاه إلى البحث عن الأدوات الأكثر كفاءة، للوصول إلى الشكل المجرد الذي يضمن تحقق وظائف النقود ومستقلا عن الشكل والمظهر الذي تكتسيه. فلم يعد الأمر متعلقا بالسلعة التي تصنع منها النقود أو الشكل الذي

¹ ويقال له أيضا الدانق، وهو قطعة نقد فرنسية قديمة ضئيلة القيمة
² écus: هي عملة فرنسية قديمة، لكن بنفس هذه التسمية جاءت تسمية وحدة التحاسب الأوروبية التي اعتمدها المجموعة الاقتصادية الأوروبية " ECU حيث تعني E european و تعني C currency و U تعني unit"، فحصل إذا توافق فقط في التسمية، لكن ECUS الفرنسية وحدة دفع، في حين الوحدة النقدية الأوروبية ليست إلا وحدة قياس (تحاسب فقط).
³ أحمد هني، العملة والنقود، طبعة 1999، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص.7.

تأخذه (معدني، ورقي، ودائع ... إلخ). فأخذت النقود عدة أشكال على مدار تطورها، فكانت في مراحلها الأولى شكلا سلعيًا "المطلب الأول" ثم تطورت في المرحلة الثانية إلى الشكل الائتماني "المطلب الثاني" إلى نقود الودائع "المطلب الثالث". وصولاً في وقتنا المعاصر إلى الشكل الإلكتروني. "المطلب الرابع".

المطلب الأول: النقود السلعية:

لقد طرحت المقايضة الكثير من الصعوبات أمام عملية التبادل وخصوصاً في ظل اتساع نطاق المبادلة والتخصص وتقسيم العمل، فدفعت هذه المعطيات المجتمعات الإنسانية إلى البحث عن أفضل السبل للقضاء على هذه المشاكل. فاختارت المجتمعات القمح والشعير، الملح، البن... إلخ. وحظيت هذه السلع بالقبول العام كوسيط في التبادل ومقياس للقيم وأداة للدفع.

والصفة المشتركة التي تجمع هذه السلع أنها تستخدم استخداماً مزدوجاً، فهي تستعمل كسلع لإشباع الرغبات، وفي نفس الوقت كنقود لتلبية احتياجات الوسيط، لذلك كان الشرط الأساسي لكي تؤدي وظيفتها بشكل جيد أن تكون قيمتها النقدية مساوية لقيمتها كسلعة¹. لكن مع مرور الوقت بدأت المجتمعات البشرية تكتشف عيوب هذه السلع منها مشكلة عدم قابليتها للتجزئة وصعوبة تشكيلها،² صعوبة حملها، عدم الثبات في قيمتها وتعرضها للتلف والضياع، بفعل الاستعمال المتكرر. لذلك كان التوجه نحو المفاضلة بين السلع النقدية للوصول إلى سلعة أكفأ لأداء وظيفة النقود، فكان التوجه نحو اختيار النقود السلعية المعدنية. إن النقود المعدنية شكل من أشكال النقود السلعية، أين تم استخدام العديد من المعادن كالحديد والنيكل والنحاس والذهب والفضة والرصاص والبرونز، تشترك جميعها في أنها قادرة على القضاء على عيوب السلعة النقدية غير المعدنية وبقابليتها للتشكيل والتجزئة وعدم تعرضها للتلف بسرعة والديمومة.³

¹ سحنون محمود، دروس في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات جامعة قسنطينة، 2003-2004، ص 14.
² رؤوس الغنم غير متجانسة وغير متماثلة، فمنها صغير الحجم ومنها ما هو كبير الحجم ... إلخ. فيصعب علينا تقدير قيم

جميع السلع بالنسبة لهذه السلعة النقدية بشكل جيد

³ سعد الدين نزار العيسى، عبد المنعم السيد علي، المرجع السابق، ص.35.

لكن بمجرد أن تم اكتشاف كميات كبيرة من هذه المعادن زالت فكرة ندرتها وزاد المعروض منها بدرجة كبيرة تسببت في حدوث تدهور كبير في قيمتها. وهذا أمر يفقدها الاستقرار النسبي في قيمتها، لذلك صار التوجه لاستبعاد الكثير من المعادن عن أداء دورها النقدي، وقصرا الأمر فقط على المعادن النفيسة " الذهب، الفضة " وسيطرت الدولة على عملية سك النقود. حيث قامت بتحديد وزن الوحدة النقدية ذهباً أو فضة بدرجة معينة من النقاوة "العيار" وتختتم عليها رموز الدولة لإعفاء الناس من متاعب التحقق من الوزن في كل معاملة.

وتداول هذه المسكوكات أمر متعلق بتحقق التعادل بين قيمة المعدن كسلعة وقيمه كنقد (وحدة نقدية)، فمثلا الليرة الذهبية في إنجلترا قبل عام 1914 كانت قيمتها القانونية (الرسمية) مساوية 20 شلن، فعندما يتم صهرها فإن حاملها يستطيع بيع ما أجمع لديه من سلعة الذهب بعشرين شلناً.¹

واستمر التعامل بالمسكوكات كنقود، إلى أن ظهرت مشاكل جديدة، منها محاولات الغش في الوزن، وتكرار السرقات التي تعرض لها التجار. دفعت هذه الظروف الجديدة إلى ابتكارات جديدة، فظهرت النقود الائتمانية.

المطلب الثاني: النقود الائتمانية²

والنقود الائتمانية هي تلك النقود التي تكون قيمتها كنقد أكبر من قيمتها كسلعة، وتكون قيمتها كسلعة صغيرة جداً، وحتى تقريبا معدومة، وأخذت هذه النقود شكلين هما النقود الورقية، "الفرع الأول" والنقود المساعدة، "الفرع الثاني".

الفرع الأول النقود الورقية Bielles de monnaie

لقد ظهرت النقود الورقية كحل للمشاكل التي أظهرها التعامل بالمسكوكات الفضية أو الذهبية (السرقة، النهب، الغش في الوزن ..)، والبحث عن آلية تسمح بتقليل التبادل إلى أدنى حد، فظهر في المجتمع فئة تقوم بتوفير الحماية للنقود من السرقة³ وهي فئة الصائغين، الذين صاروا يقبلون ودائع الأفراد من المسكوكات من المعدن النفيس، ويمنحونهم في

¹ أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999، ص.27.

² كما تعرف أيضا بالنقود الرمزية

³ وهذا الأمر ناتج عن قيام التجار بنقل كميات كبيرة من المعدن النفيس للاحتياجات التجارية وتعرضهم لعمليات سرقة ونهب في الطريق.

المقابل إيصالات أو وصل تسليم، تتضمن تعهدا برد قيمة الإيصال ذهباً أو فضة عند الطلب. وبدأت هذه الإيصالات اسمية وصارت فيما بعد لحاملها.

فبدأت هذه الإيصالات اسمية، ثم تطورت لتصير لحاملها، ووصل الأمر إلى مرحلة إلزام الأفراد على قبولها لتأدية قيمة المدفوعات فصارت في نهاية المطاف نقدا نهائياً أعدمتم خلالها العلاقة القائمة بين هذه الإيصالات والذهب. وقد مر هذا النموذج بعدة مراحل نجملها فيما يلي:¹

أولاً: النقود الورقية التمثيلية: يحصل المودع بعد أن يودع كميات من الذهب أو الفضة لدى الصيرفي على إيصال اسمي، تثبت حقا اسماً للشخص المودع في كمية معينة من الذهب أو الفضة عند الطلب لدى الصيرفي أو الصائغ المعني، وتعرف أيضاً بشهادات الذهب ²certificat d'or

وكلما يعقد المودع صفقة تجارية بمقدار المبلغ المودع، فإنه يعود إلى الصائغ للحصول على كمية الذهب أو الفضة المودعة. وفضلاً على ذلك شاع استعمال الأوراق التجارية بين جمهور التجار،³ وتداولها عن طريق عملية التظهير.

وبنفس الكيفية صارت إمكانية تظهير الإيصالات دون حاجة إلى الرجوع إلى الصيرفي، وبذلك تسوى الصفقات التجارية عن طريق تداول الإيصالات دون الحاجة إلى المسكوكات المعدنية التي تبقى في خزائن الصيرفي، ويمكن لحامل الإيصال الرجوع إلى الصائغ للحصول على القيمة المكتوبة فيه ذهباً أو فضة في أي لحظة لأن الإيصالات مضمونة بالكامل. فقام الصيارفة استجابة إلى رغبة وحاجة التبادل إلى إصدار إيصالات لحاملها، فيصير الإيصال غير مقترن بالمودع بل بالشخص الحامل له فقط والذي تقدم لتحصيله. ويمكن تداول هذه الإيصالات دون تظهير. ويبقى المعدن النفيس في خزائن الصيارفة.

عرفت هذه الإيصالات بالنقود الورقية النائية لقابلية تحويلها إلى نقود معدنية، فأدى ذلك إلى قبول الإيصالات قبولاً عاماً، واحتلت بذلك دور النقود المعدنية وعالجت بذلك مشكلة حمل النقود ونقلها من مكان لآخر، وحمايتها من التآكل والسرقة، وصارت بذلك وسيلة من

¹ Denis Flouza, *économie contemporaine*, 7ème édition presse universitaire de France, 1984, p.19.

² وسام ملاك، *النقود والسياسات النقدية الداخلية*، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2000، ص.18.

³ هي أداة تثبت ديناً أو اعتراف بدين.

وسائل الدفع، مدفوعة بعامل الثقة في الجهات المصدرة لها، لقلّة الطلب على تحويل الإيصالات إلى ذهب، وللكميات المسحوبة منها أقل بكثير من الكميات المودعة وزادت ثقة الجمهور في الجهات المودعة، طالما أنها قادرة على الوفاء بكل طلبات تحويل الإيصالات إلى نقود ذهبية أو فضية.

لقد أدى هذا التصرف إلى بقاء كميات هائلة من الذهب عاطلا يزيد عن حاجة السحب اليومي لدى الصيارفة، فدفّعهم إلى استخدام كميات من المعدن النفيس في عمليات منح القروض لقاء فائدة، أو القيام بعملية خصم الأوراق التجارية¹ وفي مرحلة لاحقة أقدم بنك بالمستريخ Palmstruch في السويد عام 1656 مؤسس بنك السويد المركزي فيما بعد، على تجميع عمليتين في عملية واحدة، فقد قام بخصم الأوراق التجارية، لكنه لم يقدم مقابلها نقودا معدنية نفيسة كما كان شائعا بل قدم بدل عن ذلك تعهدا آخر، عرف بالأوراق المصرفية Banknotes أو البنكنوت ، يتعهد فيه بدفع القيمة المكتوبة في نص البنكنوت لحامله معدنا نفيسا عند الطلب.

تتمتع أوراق البنكنوت بعدة مزايا:²

أ/ فهي أفضل من الأوراق التجارية، فعندما يكون حامل البنكنوت بحاجة إلى المعدن النفيس فإنه لا يخسر أي جزء من قيمة البنكنوت، وهذا بخلاف الأوراق التجارية التي يمكن تحويلها إلى معدن نفيس لقاء خسارة جزء من قيمتها.

ب / إمكانية استعمال أوراق البنكنوت في عملية التداول لسداد الالتزامات بفعل الثقة في الجهات المصدرة لها على تحويل البنكنوت إلى ذهب أو فضة في أي وقت.

وبعد نجاح العملية السالفة، فقد تمكن الصيارفة الذين تحولوا فيما بعد إلى بنوك، من تحرير جزء كبير من المعدن النفيس لاستخدامه في عمليات أخرى منها تغطية العجز الناتج عن المعاملات الخارجية³. وبذلك زال الغطاء الكامل وحل محله الغطاء الجزئي. وصارت

¹ وهي عملية تحويل الورقة التجارية إلى سيولة جاهزة في شكل نقود قبل ميعاد استحقاقها، ولذلك تكون القيمة المدفوعة أقل من القيمة الاسمية وفيها يتم تحويل كميات من المعدن النفيس بمقدار يقل عن القيمة الاسمية للورقة التجارية لحامل الورقة التجارية. ويعبر مقدار الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة المقبوضة فائدة، يتقاضاها الصيرفي، وعند حلول تاريخ استحقاقها يتقدم الصيرفي إلى الجهة المصدرة لها ويتحصل لقاء ذلك على القيمة الاسمية بالكامل ذهباً أو فضة.

² وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 18

Denis Flouza, Op.cit, p.20.

3 Jean Marshal, **Monnaie et credit**, edition Cujas, Paris, 1971, p.157.

أوراق البنكنوت نقودا، لا تستند على قيمة الغطاء من المعدن النفيس بل على الثقة في الجهات المصدرة لها، التي سمحت بتداولها، وقبول الناس لأوراق البنكنوت في عملية التداول كنقود قد كان بمحض إرادتهم. فهي نقود طالما أنها تؤدي جميع وظائف النقود التي سبقت دراستها، لكنها نقود اختيارية لعدم وجود أي إلزام قانوني على الأفراد بقبولها.

ثانيا: أوراق البنكنوت غير القابلة للتحويل أو الورقة النقدية (الإلزامية)

سمح انتشار استعمال البنكنوت في التداول للصارفة بجني مكاسب كبيرة، وصار منبعا لعدم استقرار النظام ككل بفعل المنافسة بينهم، فقد تطلب الأمر تدخل الحكومات لتنظيم عملية إصدار هذه النقود، وأوكلت هذه المهمة إلى جهة واحدة هي البنك المركزي وتم توحيد أوراق البنكنوت¹. فأوكلت مثلا مهمة إصدار أوراق البنكنوت في فرنسا إلى بنك فرنسا عام 1848²، وتحولت بذلك الإيصالات من نقود نائبة (تمثيلية) إلى نقود ورقية ائتمانية monnaie fiduciaire لا يكون لكامل قيمتها مقابلا معدنيا لدى البنك.

وسميت ائتمانية طالما أن ثقة الجمهور في الجهات المصدرة هي السر وراء التعامل بها، فالجميع يعتقد أن مصدر أوراق البنكنوت قادر على تحويل قيمتها ذهباً أو فضة عند الطلب،³ وفيما يتحقق الانفصال بين قيمتها كمعدن وقيمتها كنقود أين تكون قيمتها النقدية أكبر من قيمتها كسلعة، وقد يصل أن تكون قيمتها السلعية منخفضة جدا.

تداول الناس البنكنوت بحكم قابلية تحويله إلى معادن نفيسة، لكن بمجرد توقف البنوك عن الاستجابة لطلبات التحويل عند سيادة ظروف الحرب والاضطرابات السياسية، أين يتدافع الناس إلى المصارف لتحويل البنكنوت إلى ذهب أو فضة في ظل توافر إمكانية التحويل، فترتب عن هذا الشكل من التعامل حدوث مشاكل عديدة للبنوك وللسلطات النقدية خصوصا في ظل الغطاء الجزئي للإصدار. وهذا ما يعني أن كميات كبيرة من البنكنوت يقابلها كميات قليلة من الذهب والفضة في خزائن الدولة، لذلك اضطرت حكومات الدول إلى إلغاء قابلية تحويل البنكنوت إلى معدن نفيس، وطبقت أسعار إلزامية على هذه الأوراق،

¹ عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص، ص. 36-37،

عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، المرجع السابق، ص. 36.

² وسام ملاك، المرجع السابق، ص. 18-19.

³ محمد دويدار، الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، 1998، ص، ص. 134-135

وفرض بذلك السعر القانوني، أين تكون جميع الوحدات الاقتصادية ملزمة بقبولها، وبنفس السعر بالنقود المعدنية تماما.

الفرع الثاني: النقود المعدنية المساعدة:

وتعرف أيضا بالمشقة أو أجزاء النقود أو كسور النقود، ويعود أصل التسمية إلى أن هذه النقود مشتقة من النقود المعدنية المصنوعة من المعادن النفيسة، لكن النقود المشتقة مصنوعة من معادن ذات قيمة زهيدة، كالحديد والبرونز والنحاس، فقيمتها كسلعة أقل بكثير من قيمتها القانونية أو الرسمية أو القيمة التي حددتها السلطات النقدية في البلد المعني. مثال: إذا قمت بصهر 10 وحدات نقدية من النقود المساعدة فإن المتجمع منها كمعدن لا يباع في السوق إلا بثمن يقل عن 10 وحدات نقدية.

كما تسمى نقود مساعدة لأنها تساعد النقود القانونية الرئيسية، ولذلك تم إدراج هذا النوع من النقود في خانة النقود الائتمانية، لأن قيمتها كسلعة **أقل** من قيمتها النقدية التي منحها أياها السلطة النقدية.

وتستخدم النقود المساعدة لإتمام المعاملات ولتسهيل الصفقات صغيرة القيمة، ك شراء حبة حلوى أو استهلاك قهوة ... إلخ¹

المطلب الثالث: نقود الودائع أو النقود الكتابية²

يمكن للمودعين إيداع نقودهم في حسابات، ويحصلون لقاء ذلك على شيكات تمكنهم من استعمالها لتحريك حساباتهم، فإذا قام صاحب الحساب بشراء سلعة معينة فبإمكانه تحرير شيك على حسابه المصرفي وفاء بقيمة الصفقة. فصارت نقود الودائع شكلا نقديا بحتا. والشيك عبارة عن أمر من صاحب الحساب إلى المصرف أو إلى المركز البريدي لتحرير المبلغ المحدد فوراً إلى حساب الشخص المحدد المستفيد. ولا يمكن اعتبار الشيك نقوداً لأنه أمر فقط، يسمح بتسهيل تحويل النقود بين الحسابات المختلفة للمتعاملين.³ فالشيك لا يتمتع

¹ محمد دويدار، المرجع نفسه، ص.133

كبوط عبد الرزاق، محددات العرض والطلب على النقود، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003، ص.123.

وسام ملاك، المرجع السابق، ص.17.

² عرفت بهذا الاسم لأن الأمر يتعلق بتحريك الحسابات الجارية عن طريق عمليات تسجيل بسيطة على مستوى دفاتر البنك
³ فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة، د.س.ن، ص.281.

بقوة الإبراء غير المحدودة، أين يكون باستطاعة الدائن رفض الشيك كوسيلة للوفاء بالدين، ولا يلزمه القانون بقبول الشيك.¹ لكن لا يمكنه ذلك تجاه النقود الورقية لتمتعها بقوة الإبراء غير المحدودة.

تتألف النقود الكتابية من الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية على مستوى البنوك التجارية أو الخزينة العمومية وصناديق الادخار،² ممثلة في النقود المودعة في هذه الحسابات. ولحد الساعة فإن الأمر عادي لان الإيداع يعني سحب جزء من كمية النقود الورقية الموجودة في التداول والاحتفاظ بها على مستوى البنك، ومن ثم لا يحصل أي تغيير في كمية النقود في التداول بل في شكلها فقط. خصوصاً مع توافر إمكانية سحبها من طرف المودع وتحويلها إلى نقود ورقية في أي وقت عن طريق استعمال الشيكات.³ لكن وتيرة الإيداع أكبر من وتيرة السحب، لذلك تجمعت لدى البنوك كميات كبيرة من النقود تزيد عن احتياجات السحب اليومي، فاستخدمتها في منح القروض بفائدة.⁴ فظهرت ما تعرف بالودائع المشتقة، طبقاً للمبدأ الشهير أن القروض تخلق الودائع. فيجمع حجم الودائع في الاقتصاد الودائع الأصلية مع حجم الودائع الجديدة الناتجة عن عمليات الإقراض.⁵ لقد سمح استعمال الشيكات بتقليل تكلفة المواصلات وزيادة في الأمان وتقليص مخاطرة السرقة، لكن بالرغم من هذه المزايا، إلا أن هناك العديد من المشاكل قد أظهرها التعامل بالشيك، لعل أبرزها أن مسألة تحصيل الشيك أمر قد يطول، خصوصاً إذا كان الشيك صادر عن بنك بعيد، وهذا أمر زاد من تكلفة تحصيل الشيكات وزادت جرائم تحرير الشيك بدون رصيد، لذلك كان التوجه نحو نظام مدفوعات أكثر تطور وهو النظام الإلكتروني.

¹ فإلى جانب الشيك نجد العديد من الأدوات التي تمكننا من تحريك الحسابات (الحسابات الدائنة) منها الحوالة virements، الإشعار بالاعتقاط prélèvements، السند العام بالدفع TUP، سند الدفع ما بين البنوك TIP، للتفصيل أكثر أنظر: وسام ملاك، المرجع السابق، ص، ص. 22-26.

F.Mishkin et autres, Op.cit, p.62

² سحنون محمود، المرجع السابق، ص. 18.
وسام ملاك، المرجع نفسه، ص. 21.

Christian Ottavj, Op.cit p.33

³ عبد المنعم السيد على، نزار سعد الدين العيسي، المرجع السابق، ص. 37.

⁴ لعرابة مولود، محاضرات في الاقتصاد النقدي، مطبوعات جامعة منتوري- قسنطينة، أبريل 2001، ص، ص. 19-20.

⁵ وسام ملاك، المرجع السابق، ص. 21.

Christian Ottavj, Op.cit p.33

المطلب الرابع: النقود الإلكترونية أتجاه نحو الشكل غير المادي للنقود

وهي النقود التي تحقق فيها عملية التداول النقدي باستعمال البطاقات الإلكترونية ذات الرقاقة puce أو المزودة بمعالج العمليات microprocesseur، من خلال حزمة المعلومات والبيانات المجمعة فيها.¹ و يتم استخدام هذه البطاقات في أجهزة آلية مخصصة لها وتسمح بدفع قيمة المشتريات وتحويل المبالغ النقدية إلى أي جهة، كدفع الرواتب وأجور الموظفين، أو تسديد ديون وتحويل الرصيد من حساب لآخر بصورة إلكترونية... الخ. ويتم استعمال الصراف الآلي كوسيلة لسحب و إيداع و تحويل الأموال بطريقة إلكترونية. ولعل هذه الابتكارات تزيد من فعالية استعمال النقود (سرعة تحويل الأموال، الأمان، السرية، تخفيض تكلفة المعاملات من خلال السرعة الفائقة لإنهاء العمليات.² ويعتبر نظام المدفوعات الإلكترونية متقدم جدا في أغلب الدول الصناعية المتطورة وكثيف الاستعمال لكن نجده في الدول النامية في بداياته وإن لم نقل أنه غائب. ولذلك تهيمن وسائل الدفع التقليدية (نقود الودائع و الأوراق النقدية) بدرجة كبيرة على التعاملات في الاقتصاديات النامية.

المبحث الرابع: قياس كمية النقود (عرض النقود)

إن تعريف النقود الذي يركز على الوظائف التي تؤديها، قد أسهم في ابتكار مقاييس تسمح ببلورة المفاهيم النظرية في شكل مجاميع agrégats، تسهل استخدامها تجريبيا بالشكل الذي يسمح لنا بمتابعة تغيرات عرض النقود، وفهم تأثيراتها على النشاط الاقتصادي. يتجاذب مبدآن مسألة قياس كمية النقود وهما مبدأ المبادلات، ومبدأ السيولة:³

¹ Mostafa Hachem Sherif, Ahmed Serhrouchni, La Monnaie électronique: système de paiement sécurisé, édition Eyrolles, Paris, 2000, p.27.

² عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، المرجع السابق، ص، ص.39- 40

³ عبد الرزاق كبوط، المرجع السابق، ص، ص.119- 138

المطلب الأول- مبدأ المبادلات: يركز على المفهوم النظري للنقود وقيامها بوظيفة الوسيط في التبادل و هذا يقتضي حضورها أثناء إبرام الصفقات.¹ وبذلك تصبح النقود الوسيلة النهائية التي يقبل بها الأفراد لتسوية المدفوعات² ووفق هذا المبدأ نجد الأنواع التالية من النقود : النقود المعدنية المساعدة، النقود الورقية والودائع في الحسابات الجارية. وتتشترك هذه الأنواع في إمكانية حضورها أثناء التبادل، باعتبارها وسيطاً للتبادل.

لكن ما يؤخذ هذا المبدأ أنه استبعد الكثير من الأصول التي يمكنها أن تؤدي وظيفة الوسيط في التبادل، لكنها لا تكون حاضرة أثناء التبادل. فهي أصول تتصف بدرجة سيولة أقل من النقود الحاضرة، كحسابات الادخار التي يمكن تحويلها إلى نقود نهائية، وبأقل التكاليف بعد مدة زمنية معينة، ولذلك يؤخذ على هذا المبدأ أنه أهمل عامل الزمن، فيستطيع كل فرد يحوز هذه النقود شراء أي سلعة، في أي لحظة، في أي مكان داخل إقليم الدولة لقاء تنازله عن هذه النقود. لكن بمراعاة عامل الزمن، فإننا نميز بين العمليات الاقتصادية التي يقوم بها المتعاملون خلال الفترات المختلفة والوسائل المستخدمة لتسوية المدفوعات وهنا يبرز دور النقود كوسيط في المبادلة، لكن إذا لم يتم الحصول على النقود فوراً فهنا يختفي المقابل النقدي ومن ثم تظهر العمليات الائتمانية، تزامناً مع وجود الفارق الزمني بين لحظة مبدلة السلعة وحياسة المقابل النقدي، وهذا ما يسمح بتوفير أدوات ائتمانية أو عقود ائتمان تجسد تعهدات بالدفع في تاريخ محدد و بالمبلغ المتفق عليه، ويسمح ذلك باستخدام النقود كأداة للتعبير عن الالتزامات أو الديون على أن يتم تسوية العمليات مستقبلاً.

المطلب الثاني- مبدأ السيولة: تعتبر النقود واحدة من الأصول المكونة للثروة التي تشترك جميعها في أنها مخزن للقيم، وتقوم بنقلها خلال الزمن. فنتيح النقود لحائزها إمكانية حياسة أي أصل في أي لحظة وقادرة على تحقيق الإشباع المباشر لرغبات الناس، لكن حياسة السلع والأصول الأخرى المكونة للثروة لها القدرة على هذا الإشباع بدرجات أقل. إذ هناك اختلاف في درجات السيولة بنفس المنطق الذي يحكم حالات المادة في الكيمياء.³

¹ Gille Jacoud, Op.cit, p.13

² غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقد والبنوك: الأساسيات، دار وائل للنشر، 2002، ص.77.

³ Henri Guitton, Gérard Bromoullé, **la monnaie**, 5^{ème} édition Dalloz, 1983.

وبمراعاة درجة السيولة التي تحدد بالعلاقة بين الزمن الضروري لإمكانية تحويل أصل إلى نقود نهائية (نقود تكون مقبولة قبولا نهائيا في الدفع) من جهة وبين المبالغ التي يمكن الحصول عليها في أي لحظة زمنية لقاء التنازل عن هذا الأصل من جهة ثانية. وطبقا لهذا المبدأ يمكن أن تكون كافة السلع محورا للسيولة، لإمكانية مبادلتها بوسائل الدفع المعتمدة. لكن هناك اختلاف في درجات السيولة، حسب طبيعة كل أصل وتصنف الأصول حسب درجة سيولتها إلى:¹

المجموعة 1: وتضم الأصول السائلة سيولة مطلقة وتضم بذلك كافة وسائل الدفع النهائية، ممثلة في النقود الورقية والنقود المعدنية المساعدة والودائع في الحسابات الجارية لدى المصارف والخزينة العمومية، ومراكز الصكوك البريدية.

المجموعة 2: وتضم الأصول التي يغيب فيها الجوهر النقدي وتعرف بأشباه النقود Quasi- monnaie، وتضم كل من الودائع لأجل، الودائع بإخطار، الودائع على الدفاتر والأصول المالية ذات تواريخ الاستحقاق القريبة (السندات الخاصة والعامة)

المجموعة 3: وتضم مجموعة الأصول المتبقية، وتقل سيولتها بدرجة كبيرة، وتندرج تحت هذه المجموعة مختلف الأصول الحقيقية (العقارات، الأراضي، الآلات، المباني، الأصول المالية (الأسهم و السندات).

إن مسألة تحديد عرض النقود يرتكز على مقياس النقود الذي يمتلك القدرة على التنبؤ بشكل جيد لتحركات المتغيرات التي يتعين على النقود تفسيرها، وتوضيحها، وأهمها التضخم، وغالبا ما يتصف هذا المقياس بالتغير خلال الزمن. فما يعتبر مقياس جيد خلال هذه الفترة لتفسير التضخم لا يمكن اعتباره بالضرورة مقياس جيد خلال الفترة المقبلة لكن الحقيقة أن إدارة السياسة النقدية تسعى جاهدة إلى قياس عرض النقود قياسا دقيقا، أي تحديد مختلف الأصول التي يمكن أن تجمع في مجموعة واحدة، تتضمن تحقيق نوع معين من التآلف والانسجام، بالشكل الذي يتوافق مع المفاهيم النظرية والعملية للنقود وهذا ما يسمح للسياسة النقدية من بسط سيطرتها على مكونات عرض النقود لتحقيق أهدافها الرئيسية، وأبرزها تحقيق استقرار الأسعار.

¹ كبوط عبد الرزاق، المرجع السابق، ص.133.

و لتحديد مختلف الوسائل التي يمكن اعتبارها نقودا فقد عمد الاقتصاديون إلى استحداث مؤشرات إحصائية تسمح بتجميع الأصول الموجودة بحوزة المتعاملين غير الماليين في مجموعات متجانسة،¹ تعرف بالمجاميع النقدية les agrégats monétaire (M1)، (M2)، (M3)، وتختلف مكونات هذه المجاميع من بلد لآخر حسب تطور الجهاز المالي في كل منها،² حيث تتكون من:

بالنسبة لـ (M1): تعرف بعرض النقود بالمفهوم الضيق أو المتاحات النقدية Disponibilité monétaire وترتكز على قيام النقود بوظيفة الوسيط في التبادل وتضمن في نفس الوقت السيولة المطلقة وتشتمل على:

- الأوراق النقدية الإلزامية والنقود المعدنية المساعدة، ومجموع هذين العنصرين يعرف بالعملة المتداولة خارج الدائرة المصرفية.
- الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية،
- الحسابات الجارية لدى الخزينة العمومية
- الحسابات الجارية لدى مراكز الصكوك البريدية CCP

ويمكن تحديد العناصر الثلاث الأخيرة من خصوم ميزانيات البنوك التجارية مجتمعة وخصوم الخزينة العمومية، وخصوم مراكز الصكوك البريدية.³

بالنسبة لـ (M2): وتعرف بالكتلة النقدية بالمفهوم الواسع، ويمزج هذا المجتمع بين رغبة الوحدات الاقتصادية في تحقيق الأرباح والفوائد من جهة والسيولة من جهة ثانية. وتضم هذه المجموعة كل من:

- M1
- أشباه النقود وتشتمل على التوظيفات الآجلة لدى البنوك التجارية قصيرة الأجل (الودائع الزمنية لفترة قصيرة، والودائع الادخارية، الودائع بإخطار (بإخبار) وحسابات الإيداع السكنية وسندات الصندوق.

بالنسبة لـ M3 ويضم:

¹ [www.elves.ens.fr home/mln/eco agregat,2002](http://www.elves.ens.fr/home/mln/eco_agregat,2002).

² باري سيجل، المرجع السابق، ص، ص. 47- 53.

³ Fouad Hakiki, (monnaie, crédit et financement en Algérie 1962-1987), Cread, Alger, p.31

M2 -

- كل التوظيفات الأخرى قصيرة الأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية

مثال تطبيقي على مكونات المجاميع النقدية في الجزائر 2004-2005

جدول رقم 1 يوضح مكونات الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال 2004-2005

الوحدة- مليار دينار جزائري

2005	2004	البيان
921,0	874,3	النقود المتداولة (الائتمانية) خارج الدائرة المصرفية Circulation fiduciaire H/BA*
		+
		الودائع الجارية (Dépôts à vue)
1224,4	1127,9	+
		الودائع لدى الخزينة العمومية (Dépôts auprès du trésor)
131,2	38,0	+
		الودائع لدى مركز الصكوك البريدية (Dépôts auprès des ccp)
144,8	120,3	
2421,40	2160,6	النقود M1 Monnaie
1736,2	1577,5	أشباه النقود Quasi-monnaie
4157,6	3738,0	الكتلة النقدية (M2)

* يقصد بـ H/BA خارج البنوك hors banque

المصدر: Bulletin statistique trimestriel, 1 septembre 2007, Banque d'Algérie, P 11